وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

العنوان:

تقييم النظام المحاسبي المالي بعد عشر سنوات من التطبيق

تخصص: محاسبة وتدقيق

اعداد الطالبتين:
- ✓ سعدات أسماء
- ✓ طواهير حنان

لجنة المناقشة:

سيد محمد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د/ بوركايب محمد عبد الماجد	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أ/ سفاحلو رشيد	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن

هدانا الله

شكر وتقدير

الحمد والشكر للّه عز وجلّ الذي وفقني في إتمام هذا البحث
ويسّر لي كل الطرق من أجل التحصيل الدراسي
شكر وتقدير
بسم الله الرحمن الرحيم
رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه
سورة النمل الآية 19.
" وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم "
سورة ابراهيم الآية 7
ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
التحدث بنعمة الله شكر وتركها كفر ، ومن لا شكر القليل ولا يشكر الكثير ومن لا
يشكر الناس لا يشكر الله
صدق رسول الله
حديث شريف
الحمد الله رب العالمين ، والصلاة والسلام أعلى أشرف المرسلين محمد
صلى الله عليه وسلم
نحمد الله عز وجل ونشكره على أن يستر لنا إتمام هذا العمل ونسأله سبحانه وتعالى وأن
يكون صدقة جارية لكل من ساهم في تجازه وإثرائه، من قريب أو بعيد
ولقول رسول الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم "" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه ،
فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم شكرتم فإن الله يحب الشاكرين "
حديث شريف
لتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف بوركايب
محمد على توجيهاته ونصائحه المحكمة ومساعدته لنا في عمل واتمام هذه المذكرة
وإغنائها .

إهداء

إهداء

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إجلالا وتقديرا وعرفانا إلى جدي وجدتي

أطال الله في عمرهما إلى إخواتي وأخواتي زوج أختي

محمد ،جويدة هاجر ، سيد علي ، فتحي ، تاج الدين .

إلى أعمامي وأخوالي وخالاتي وبنات أعمام وبنات خالاتي وبنات عمتي وزوجات أعمامي .لوقوفهم معي في كل الظروف .

إلى الكتكونة الصغيرة ابنة أختي .ريناد أطال الله نورها علينا

إلى أروع رفقة وصحبة حفيظة ، مليكة ، صبرينة ، حنان

إلى زميلتي في العمل وشريكة دربي أسماء الغالية

إلى كل أساتذتي خلال مشواري الدراسي وكل من علمني حرفا ردا لبعض الجميل

إلى كل من نسيهم القلم وهم في الذاكرة .كما أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والعرفان إلى كل من أشرف على تكويننا أساتذتنا الكرام ، ومن أعطى لنا فرصة الدراسة جزاهم الله عنا كل الخير وندعوا الله أن يبارك لهم في أعمارهم ورزقهم وعائلاتهم ،وكل من ساهم في العطاء في سبيل العلم ورفع راية وطننا وأن يورث عملهم في ذريتهم وذريتنا وأن تكون صدقة جارية لهم ينالون بها حبة النعيم بإذنه تعالى

الطالتين سعدات أسماء

طواهير حنان

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى :

من قال في شأنهما ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا

والدي الكريمة أبي وأمي أطال الله في أعمارهما اللذان بذلا كل ما بوسعهما لإرضائي وبلوغ مبتغاى وكل أفراد أسرتي أخوتي فاروق ، خليل عبد الرحمن أنس و أختي العزيز سارة.

وأهدي هذا العمل إلى من كان عيني الثالثة التي سهرت معي وسندي رفيق عمري زوجي العزيز الذي لم يبخل علي ولو بكلمة وعمل حتى يسهل علي إنجاز هذا العمل يوسف وكل أفراد عائلة سعدات ودوشة

والدي زوجي وأخواته أسماء ، حفصى ، فاطمة ، زينب ، مصطفى

وأهديه إلى زميلتي في العمل ورفيقة دربي طواهير حنان .

وكل زملائي في جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة واخص بالذر قسم محاسبة وتدقيق وجميع الأساتذة الذين قاموا بتدريسي وعرفتهم .

سعدات أسماء .

الفهرس

البسملة	–
الشكر	–
الاهداء	–
الفهرس	–
قائمة الاشكال	–
ملخص	–
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول: ميلاد النظام المحاسبي	**05**
تمهيد	**06**
المبحث الأول: الإطار النظري والتصوري للنظام المحاسبي المالي	**06**
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي النظام المحاسبي المالي	07
أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي	07
ثانيا: مجال التطبيق النظام المحاسبي المالي	07
ثالثا: مكونات الإطار التشريعي للانتظام المحاسبي المالي	08
المطلب الثاني: مشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	10
المطلب الثالث: مزايا النظام المحاسبي المالي	10
المبحث الثاني: أساسيات النظام المحاسبي المالي	**11**
خصائص النظام المحاسبي المالي	11
أهمية النظام المحاسبي	12
أهداف النظام المحاسبي المالي	12
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**14**
خلاصة الفصل	**21**
الفصل الثاني الجزء التطبيق	**22**
تمهيد	**23**
المبحث الأول: تقديم لوحدة الحبوب والبقول الجافة	**24**
المطلب الأول: نبذة تاريخية للوحدة	24
المطلب الثاني: تعريف الوحدة	24
المطلب الثالث: طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها	25

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للوحدة	26
المبحث الثاني : دراسة حالة مؤسسة الوطنية للحبوب والحقول الجافة	**30**
المطلب الأول: إجراءات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في تعاونية الحبوب والبقول الجافة	30
المطلب الثاني: تقييم النظام المحاسبي المالي لمؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة	30
خلاصة الفصل	**32**
خـاتمـة	**34**
قائمة المراجع	**38**
الملاحق	–

قائمة الاشكال

الشكل رقم (01) النصوص القانونية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالي	**08**
الشكل رقم 02 الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**26**

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الأهمية التي يحظى بها الإفصاح المحاسبي، ومدى التأثير الذي يحدثه على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية باتيميتال، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي باستخدام أدوات التحليل والوصف، من اجل الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالجانب النظري من خلال مطالعة ومراجعة الكتب والرسائل الجامعية والدوريات العلمية بما تحتويه من أبحاث ودراسات علمية قيمة ذات علاقة بالموضوع قيد الدراسة، كذلك تم استخدام هذا المنهج للحصول على البيانات الأولية من خلال البحث في الجانب الميداني التطبيقي .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي الجديد والممتاز في القوائم المالية هو الذي يمكن المستفيد منه للحصول على كل ما يحتاجه من معلومات محاسبية مختلفة، وكذلك المحلل المالي من تحليل ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات الافتتاحية: الإفصاح المحاسبي، المعلومات المحاسبية، التحليل المالي، القوائم المالية.

Abstract

This research aims to study and analyze the importance of accounting disclosure, and the extent of its impact on financial decision-making in the Batimetal economic enterprise, and in order to achieve the objectives of the study, the deductive approach was used using analysis and description tools, in order to obtain data and information on the theoretical side During reading and reviewing books, theses, and scientific periodicals with their valuable scientific research and studies related to the subject under study, this approach was also used to obtain primary data through research in the applied field.

This study concluded that the new and excellent accounting disclosure in the financial statements is what enables the beneficiary to obtain all the different accounting information he needs, as well as the financial analyst to analyze and know the financial position of the institution.

مقدمة

مقدمة

كانت الجزائر بعد استقلالها تعتمد في محاسبتها على المخطط الوطني المحاسبي منذ 1975 لكنه لم يكن يتماشى مع الاقتصاد العالمي والمعايير الدولية للمحاسبة لذا قامت بتنبي النظام المحاسبي المالي الجديد سنة 2007 حسب القانون 11/07 المؤرخ في 26-11-2007 ودخل النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق لسنة 2010 في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، والذي جاء ليحدث الممارسة المحاسبية السابقة . تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يستند في مضامينه على المعايير المحاسبية الدولية في سباق الاتجاه إلى تعزيز الإفصاح إعطاء الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة ، لكن هذا النظام لم يستطيع الانسجام وواقع البيئة الجزائرية وذلك بسبب عدم تكوين الأشخاص على استخدام وواقع البيئة الجزائرية وذلك بسبب عدم تكوين الأشخاص على استخدام هذا النظام ولغياب التحضير الكافي في سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى البيئة المحيطة بها ككل ، كل هذا خلق صعوبات عديدة تواجه الممارسين في عملية تطبيق مضامية النظام المحاسبي المالي .

بعد مرور 10 سنوات من دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق داخل المؤسسات الاقتصادية يجعلنا نطرح الإشكالية التالية ما هو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الجزائر ؟

وحتى تقوم تسهيل وتبسيط الإشكالية تقوم بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهو مضمون النظام المحاسبي المالي ؟ وما أهدافه ؟
- -عند تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي ما لمزايا التي قدمها للمؤسستها الاقتصادية ؟
- ما هي الصعوبات والمشاكل التي تلفتها المؤسسات الجزائرية الاقتصادية حزاء تبنها للنظام المحاسبي المالي؟
- كيف يتم تطبيق مضمون النظام المحاسبي المالي في المؤسسات التي تعمل في الجزائر؟

الفرضيات : للإجابة عن هذه الإشكالية رتأينا إلى وضع الفرضيات التالية :

- جاء النظام المحاسبي المالي بطرق مأخوذة من نصوص معايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للكيانات الاقتصادية .
- يمكن النظام المحاسبي المالي الجديد الاعتماد على القيمة العادلة في تقسيم أصول المؤسسة الاقتصادية ، وتقديم صورة واقية عن الوضعية المالية للمؤسسة .

- يعتبر التنظيم وإعادة التقييم أهم مشكل تواجه المؤسسة في تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالي .
- تطبيق النظام المحاسبي المالي مازال بوضع شكلي في أغلب المؤسسات الاقتصادية التي تعمل بالجزائر .
- **أسباب إختيار الموضوع :**
- – تتم إختيار الموضوع لأسباب ذاتية مرتبطة بالتخصص ، ومحاولة إثراء الدراسة حول الموضوع ،وتوسيع المعارف في هذا المجال .
- أما الأسباب الموضوعية لكون موضوع البحث أهم المواضيع التي تأخذ اهتمام المؤسسات والممارسين للمحاسبة حالية .

أهداف الدراسة :

كان الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف عند مضامية و فلسفلة النظام المحاسبي المالي وواقع تطبيقه في المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر ، وكذلك للوقوف عند أهم الصعوبات التي واجهتها هذه المؤسسات بعد مرور 10 سنوات من التطبيق .

أهمية الدراسة :

يأخذ موضوع النظام المحاسبي المالي اهتماما كبيرا من قبل المهينين والممارسين لماله من أهمية على مستوى المؤسسة ويظهر ذلك من خلال إعطائه صورة أكثر صدقا ووضوحا عن الوضعية المالية للمؤسسة ويساعدها في رسم أهدافها وخططها المستقبلية وكذا القدرة على التنبأ بنتائجها المستقبلية ، لذا فإن معرفة واقع تطبيق هذا النظام في المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر وحصر الصعوبات التي تواجه العملية مهم جدا لمعالجتها وإيجاد حلول مناسبة لها .

منهج البحث :

من أجل الإجابة على الإشكالية ومختلف الأسئلة الفرعية قمنا باستخدام المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري قصد إبراز المفاهيم والتعاريف التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والمنهج التحليلي بالنسبة للجزء التطبيقي وذلك بإسقاط الإطار النظري على الواقع العلمي في دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة .

حدود الدراسة :

موضوع النظام المحاسبي المالي هو موضوع واسع ومتداخل وللمتكن منه تم تحديد الإطارين المكاني والزماني يتمثلان في :

الإطار المكاني : تتمثل في إجراء دراسة تطبيقية على مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة ، خميس مليانة عين الدفلى .

الإطار الزمني : من خلال الدراسة حاولنا معرفة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة الدراسة للفترة الممتدة ما بين 2010-2020.

صعوبات الدراسة :

إن إعداد هذا العمل واجهته مجموعة من الصعوبات أهمها :

الوباء الذي طغى على العالم فيروس كورونا كوفيد19 المستجد الذي خلق عدة صعوبات تمثلت في :

- غلق الجامعات وعدم التواصل مع الأساتذة المشرفين والأصدقاء .
- غلق جميع المكتبات مم خلق نقص في المراجع .
- توفق المواصلات العامة للنقل من أجل الذهاب إلى أماكن التربص وغيرها.

وكذلك :

- صعوبة دراسة داخل مؤسسة التطبيق.
- صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة وهذا راجع إلى ثقافة السرية والتحفظ عن معلومات متعلقة بالمؤسسة .
- صعوبة الحصول على تبريرات لتفسير موضوعية المشاكل التي تعرض لها تطبيق النظام المحاسبي المالي من لمؤسسة محل الدراسة.

هيكل البحث :

لقد قدم هذا العمل على أساس تقسيمه إلى فصلين :

الفصل الأول : جاء هذا الفصل تحت عنوان ميلاد النظام المحاسبي حيث عرض غيه مضمون النظام المحاسبي المالي ، ابتداءا من مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية التي جاء بها هذا النظام إلى عرض مختلف المزايا ولمشاكل والصعوبات التي طرأت عليه .

ثم تم التطرق إلى أهمية وأهداف وكذا خصائص النظام المحاسبي المالي وعرض مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة .

الفصل الثاني : تم عرض فيه البطاقة التعريفية للمؤسسة محل الدراسة حيث ثم التطرق فيه إليه تعريف المؤسسة وعرض هيكلها التنظيمي وأهم المهام التي تقوم بها .

أما الجزء الثاني من هذا الفصل فقد تم إسقاط القسم النظري على التطبيقي من حيث عرض أهم المشاكل والصعوبات وكيفية العمل بالنظام المحاسبي المالي داخل المؤسسة محل الدراسة ومن ثم تقييم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي لفترة الدراسة (10 سنوات)

الفصل الأول

ميلاد النظام المحاسبي

تمهيد

لقد مرت المحاسبة في الجزائر التي اعتمدت بعد الاستقلال في ميدان المحاسبة على المخطط المحاسبي العام الفرنسي ولعدن مسايرته للتوجهات الاقتصادية ثم استبداله بالمخطط الوطني للمحاسبة الذي تم الاستعانة به منذ 1976، إذا كان يتماشى والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن إعداده لكن كان يعاني من نقائص عدة لعدم مسايرته أيضا للتطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني والدولي.

فبعد انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق في ظل الإصلاحات المنتهجة ، فالمحاسبة لم يتوقف عملها على الإنسان وأداة للجديد وحساب الضريبة بل تعدى إلى أن اصبحت أداة ضرورية الأطراف كثيرة أولها المستثمرون في اتخاذ القرارات واجراءه المقارنات بين المؤسسات ، لذلك قام المجلس الوطني بالتفكير في إجراء إصلاح للمخطط الوطني حتى يتماشى مع المحاسبة العالمية والمعايير الدولية /IAS/IFRS/ والذي نتج عنه إعداد النظام المحاسبي المالي المتوافق مع هذه المعايير والمعلومة المالية حيث اشتمل على إطار تصوري للمحاسبة المالية والمعايير المحاسبة التي كانت سارية المفعول سنة 2004 تاريخ بداية إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي وصادقوا عليه سنة 2007 الأمر الذي جعل الجزائر تتبنى معايير دولية للمحاسبة بطريقة ضمنية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من 2010/1/1.

وعليه سيتم توضيح نتائج تبنى النظام المحاسبي المالي في المبحث التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري والتصوري للنظام المحاسبي المالي

طبيعة النظام المحاسبي:

النظام المحاسبي المالي هو مجموعة القواعد والإجراءات التي تقوم بتنظيم المعلومات المالية بالشكل الذي يساهم بترتيبها تبويبها تصنيفها تقييمها وتسجيلها وعرض الكشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للكيان.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي النظام المحاسبي المالي:

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي : تتم اعتماد النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 11/25-2007 وحسب المادة 03 من القانون 07-11 فإن " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتجزئة معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزنتيه في نهاية السنة المالية "[1] هذا من الناحية الاقتصادية أما من الناحية القانونية فإن قانون المحاسبة الجديد عرف النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية : " نظام المحاسبة المالية هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية تطبيقه وفقت لأحكام ووفقا للمعايير المالية والمحاسبة الدولية المتفق عليها ".

ومنه سنتخلص أن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن

1-نظام المعلومة المالية مبني على المقاربة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية.

2-الجداول المالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية.

3-المعلومات التي نحو بها الجداول المالية تتكون من معطيات عديدة قابلة للقياس النقدي.

4-إمكانية تتبع أداء الكيانات من خلال مقاربة البيانات المالية السنة السابقة N-1.

5- تحديد الوضعية المالية للكيانات من خلال جدول التدفقات النقدية أي قدرة الكيان عن توليد النقدية وما يعادلها.

ثانيا: مجال التطبيق النظام المحاسبي المالي:

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي يمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، وسينتن من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، وعليه يلتزم بمسك المحاسبة كل من:[2]

-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

-التعاونيات.

---

[1] الجمهورية ج دش، الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 العدد 74 الجزائر 2007، المادة 3، ص3.

[2] عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 2 و3و 4.

-الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

-كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

نستثني من ذلك الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخير منها حد معين ملزمة بمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثالثا: مكونات الإطار التشريعي للانتظام المحاسبي المالي:

يتكون الإطار التشريعي والتنظيمي المتضمن للنظام المحاسبي المالي نجد ما يلي:

-القانون 07-11 المؤرخ في 25 -11-2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي (43 مادة).

1-صدور المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26-05-2008 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

2-القرار رقم 71المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سير الحسابات.

3-القرار رقم 72 المؤرخ في 26-2008/07 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعند المستخدمة والأنشطة المطبقة على الكيانات الصغيرة بفرض مسك المحاسبة المالية المبسطة [1] .

4-المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ 07-04-2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي.

5-التعليمية رقم 02 الصادرة في 29-10-2009 المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة.[2]

ويمكننا توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01) النصوص القانونية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالي:

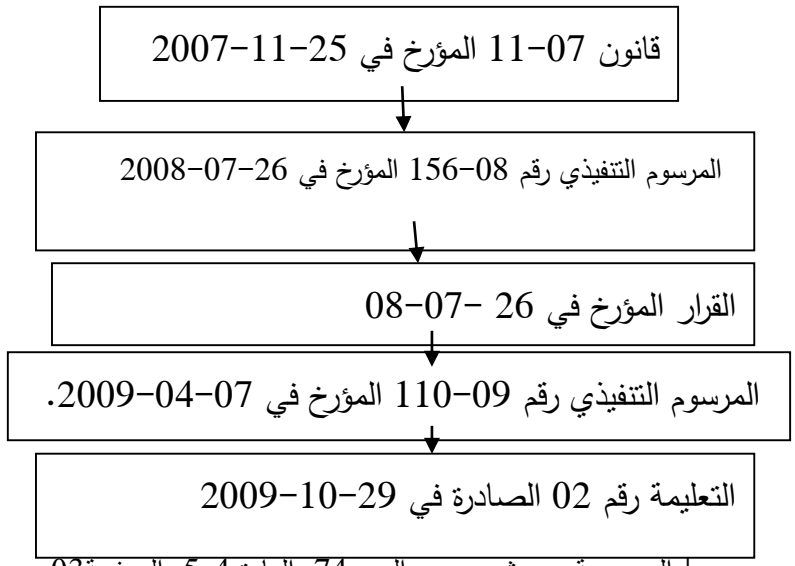

[1] الجمهورية ج د ش، ج ر، العدد 74، المادة 4و5، الصفحة03.

[2]

↓

النظام المحاسبي المالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النصوص القانونية ولتنظيمية الصادرة حول النظام المحاسبي المالي.

وقد يبدو المشكل مؤقتا، مرتبطا بالفترة الانتقالية فقط، وفي الحقيقة فإن غياب دليل عملي رسمي في تاريخ الانتقال يجعل المحاسبين يجتهدون في ممارستهم، فيصبح كل محاسب يعمل بما يراه جيدا له والمؤسسة، فتترسخ هذه الممارسات لدى المحاسبين وتصبح وكأنها قواعد وأسس صحيحة، وفي الحقيقة هي عرف المحاسبي فقط.

تعاملت هنية التوحيد الوطنية، ممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة CNC مع هذه المشاكل تنوع من عدم الاهتمام، ومرد ذلك إلى الكثير من المشاكل التي تحيط بمهمة المحاسبة في الجزائر، أهما طبيعة ومسار عملية التوحيد وإعداد المعايير التي تكتسي الصفة العمومية بمعنى اصطلاح الإدارة بشكل كلي بهذه العملية مع غياب شبه كلي اعمل منظم من قبل أصحاب المهنة نتيجة لوجود صراعات بينهم واختلاف وجهات النظر في الغالب بينهم وبين الإدارة.

الواقع النظام المحاسبي المالي الجديد هو في الأصل نسخة عن المخطط المحاسبي العام (الفرنسي) أوكل مهمته إعداده إلى مجموعة من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي ، مع البعض الاختلافات البسيطة ، والرهان في الجزائر قائم على إسقاط التجربة الفرنسية ، ولقد انقسم أصحاب المهنة والمهتمون بالمحاسبة في الجزائريين مناد بضرورة سريع عملية التحول للنظام الجديد، بمن يرى بضرورة بذل المزيد من الوقت والجهد تضمان انتقال وتحول سلس ، ومناد بمعارضة صريحة لعملية الإصلاح برصتها .

–يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسات، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة داخل الجزائر وخارجها.

–يتوافق مع الوسائل ....

المطلب الثاني: مشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

استمر العمل بالمخطط المحاسبي الوطني لمدة 33 سنة كاملة ، وهو ما يدل على ترسخ العمل بتحدياته لدى المحاسبين والمؤسسات ذات العلاقة (كالبنوك، مصلحة الضرائب...) لذا فقد كان من المنطقي ظهور مشاكل تنظيمية ومفاهمتيه وتصنيف عند اعتماد النظام المحاسبي المالي الأول مره بداية دورة 2010، حيث واجهة المؤسسات مشكلة مزدوجة بالسبة للحسابات السنوية ، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

-تحويل أرصدة الحسابات المعدة وفق قواعد المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي الجديد.

-مقارنة حسابات سنة 2010 المعدة وفق النظام المحاسبي المالي مع حسابات سنة 2009 المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني.[1]

لم يتم الفصل في حسابات هذه المؤسسات خاصة وأن هذا الأمر يقتضي اعتماد محاسبة مزدوجة في مرحلة انتقالية خلال 2009 أو السنة التي تسبق اعتماد النظام المحاسبي المالي رسميا، وكذلك بالسنة لتحويل أرصدة حسابات سنة 2009 المعدة وفق النظام القديم إلى حسابات النظام الجديد التي أدخلت عليه تغيرات جذرية سواء تعلقت بهندسة هذه الحسابات وتفريعاتها وطبيعتها والمبادئ التي تحكم عملها وحركتها.

وبعد غياب دليل عملي يضبط وينظم عملية التحول من النظام القديم إلى الجديد من أهم المشاكل المطروحة في عملية الإصلاح لأن هذا سيفتح بأن الاجتهادات عند المؤسسات لتصور الحلول المناسبة للتحول ، وهو ما سينتج عنه بالضرورة اختلافات كبيرة ومهمة قد يكون لها تأثير بالغ على قراءة وفهم القوائم المالية لهذه المؤسسات وإمكانية ضمان بينها .

المطلب الثالث: مزايا النظام المحاسبي المالي

-يعتمد على القيمة العادلة في تقسيم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع

-تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

[1] رشيد سفاحلو، أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة ias في ضل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة ifrs، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الشلف، الجزائر،2016-2017. ص140.

-توجد الطرق المحاسبة المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات ،إعادة تقييم عناصر الميزانية حساب الاهتلاكات ، كيفية معالجة المؤونات ، وتوجد الاجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة [1].

-يحفز بروز سوق مالية نشطة، حيث يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال SCF بتوفير الثقة في المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الجزائرية في قوائمها المالية، مما يشجع الاستثمار في أدواتها المالية.

المبحث الثاني: أساسيات النظام المحاسبي المالي

خصائص النظام المحاسبي المالي[2] :

نجد خصائص النظام الجديد متوافقة مع المعايير الدولية المتمثلة في :

أ-**الملاءمة (pertnence)**: أي يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار ، و أن تكون المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها ، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية المستقبلية .

ب-**المصداقية (la fiabilité)**: بمعنى أن تكون المعلومة صادقة وخالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية :

-البحث عن الصورة الصادقة .

-تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني .

-الحياد .

الحيطة والحذر .

-الشمولية .

ج-**القابلية للمقارنة (comparabihte)**: فالمعلومات تعد تنشر وتحضير احتراما لاستمرارية الطرف ، وتسمح المعلومة للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات .

د-**الوضوح وسهولة الفهم (intellig bilite)**: المعلومات القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات .

---

[1] عقبي حمزة، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، مرجع سابق ص 19.

[2] أ.شوقي مرداسى و أ.د/عبود زرقني واقع تطبيق المحاسبي المالي في الجزائر بعده سنوات من الصدور ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الخامس ، العدد الأول جوان 2018 ، ص 514/513 جامعة أم البواقي .

نظرا للتغيرات التي طرأت على النظام المحاسبي مقارنة بالمخطط الوطني المعتمد منذ 1975 فهو يأخذ حل المعايير الموجودة ضمن معايير التقارير المالية الدولية IFRS ويتمحور في 3 نقاط أساسية .

*التعريف بالإطار المفاهيمي (مجال التطبيق مستعملو القوائم المالية ، طبيعة وأهداف القوائم المالية ، القواعد الأساسية للمحاسبة والمبادئ الأساسية للمحاسبة).

*القواعد العامة والخاصة وبالتقييم والتسجيل المحاسبي (المبادئ العامة والقواعد الخاصة بالتسجيل والتقييم للعمليات (العادية والخاصة).

*عرض القوائم المالية (الأصول ، الخصوم ،حساب النتيجة ، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملاحظ).

أهمية النظام المحاسبي :.[1]

يكسى النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه ستجيب بمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين ، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي ، وتمكن هذه الأهمية في التالي :

-يسهل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح ، ويزيد من شفافية حول وضعية المؤسسة مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من طرف المتعاملين معها وعلى رأسهم واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية .

-يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية ، ويزيد من مصداقيتها والوقوف بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي .

-يعتبر كضمان حيث يساهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة ثم إعدادها وفقت لمبتدئ ومعايير محاسبة معترف بها عالميا .

-يقترح النظام المحاسبي المالي حولا تقييد للتسجيل المحاسبي العمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني منها عمليات القرض الإيجاري .

-يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى محاسبة المالية بتعليمه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيله للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة.

أهداف النظام المحاسبي المالي[2] :

بهدف النظام المحاسبي المالي توضع أداة تكييف مع البيئة المحاسبية الدولية ، وتلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبة والمالية حول الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال :

*إعطاء بصورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية ، لأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات .

---

[1] عقبي حمزة .مرجع سابق، ص18.

[2] شوقي مراد اسي و أ.د/عبود زرقين ، نفس المرجع السابق ، ص 515-516.

*جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه ،أي في الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية .

*نشر معلومات وافية صحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين .

وهذا فضلا عن الأهداف التالية :

-تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة .

-فرض رقابة على المؤسسات التابعة والفروع للمؤسسة الأم .

-تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به المؤسسات التابعة والفروع من النظام المحاسبي للمؤسسة الأم.

-توحيد طرف المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات ، إعادة التقييم عناصر الميزانية.

-حساب الاهتلاكات كيفية ، كيفية معالجة المؤونات ، توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة .

كما يهدف النظام المحاسبي المالي حسب ما جاء في العرض المقدم من طرف وزير المالية في معرض تقديمه لمشروع المخطط قانون النظام المحاسبي والمالي أمام نواب المجلس الشعبي الوطني[1] إلى ما يلي:

- ايجاد حلول للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني .

-أخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبة الدولية قصد تعريب ممارساتنا المحاسبة من الممارسات الدولية .

-السماح للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية كاملة أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيع أفضل للقواعد المحاسبية .

-الاستجابة الاحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين سواء كانوا مسيريه أو مستثمرين مقترضين ، دائنين ، زبائن ، جمهور أو دولة .

-السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق .

-ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة .

[1] الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الوطني الشعبي 2007.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة :

عرض الدراسات ومناقشتها:

الدراسة الأولى: دراسة عقبي حمزة، جاءت تحت عنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي شهادة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2016-2017.

هدفت إلى محاولة تحديد الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ، مع تبيان مدى استفادة المنظومة المحاسبية الجزائرية من الإصلاحات المحاسبية ومحاولة الولوج عبر الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وانعكاساته على التحليل المالي كما هدفت إلى أبراز درجة استفادة النظام المحاسبي المالي و محاولة تشخيص واقع المحاسبة في المؤسسة الجزائرية للوقوف على أهمية النظام المحاسبي المالي بالنسبة لهذه المؤسسات .

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

-النظام المحاسبي المالي قدم العديد من الاسهامات ومن المرجح أن تحسين نوعية البيانات المحاسبية للمستثمرين والحد من تباين المعلومات .

- من خلال دراستنا الحالية إلى أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين الدراستين حيث تشمل أوجه التشابه في بعض النتائج المتوصل إليها وكذلك نفس المذكرة لأنها لنيل شهادة الماستر ونفس الجامعة واستخدام نفس المنهج الوصفي الاستنباطي، لكن تختلف الدراستان في متغيرات الدراسة وأسباب اختيار الموضوع واختلاف زمن ومكان الدراسة.

الدراسة الثانية : دراسة مختاري رحماني بختة ، تحت عنوان عملية الجرد المادي للتثبيتات والمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي شهادة ماستر ، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر 2018-2019.

هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي كما أبرزت مختلف العمليات التي يقوم بها المحاسب في عملية الجرد على التثبيتات والمخزونات وهدفت أيضا إلى إظهار الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد، ومحاولة

الوصول إلى أهمية الجرد في مؤسسة الأثاث والبناء المعدني مؤسسة تحويل المعادن سابقا (مقر التربص).

استخدام قواعد النظام المحاسبي المالي في طريقة التقييم والمعالجة والتسجيل المحاسبي يزيد من دقة القوائم المالية ويساهم في الحصول على ثقة مستخدمي تلك القوائم .

تغيرات المفاهيم التي كان معمولا بها كان يسمى استثمار أصبح يسمى تثبيتا لا يعترف به على أساس الشكل القانوني وإنما على أساس الجوهر الاقتصادي فالتثبيت هو كل مورد تمتلكه المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية وتتوقع منه منافع مستقبلية .

كون النظام المحاسبي المالي قد عالج بعض النقائص الموجودة في المخطط الوطني المحاسبي وصنع الفرصة للتوافق مع البيئة العالمية لكنه لا يخلو من النقائص كتصنيف التثبيتات العينة ، حيث أن حساب 2018 جمع مؤسسة ، الني كانت تصنف حسن المخطط المحاسبي ضمن حسابات مختلفة وبشكل أفضل .

- اختلفت الدراستان من حيث هدف الدراسة والإطار الزماني والمكاني للدراسة 2016-2017 وكذلك متغيرات الدراسة حيث شملت الدراسة السابقة ثلاث متغيرات أساسية وهي أيضا أطروحة وليست مذكرة لكن كان هناك تشابه في نتائج الدراسة ونوع المنهج المستخدم.

الدراسة الثالثة : دراسة سفاحلو رشيد ، تحت عنوان أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة IAS في ظل تنبيه للمعايير الدولية للمحاسبة IFRS أطروحة دكتوراه ، جامعة الشلف الجزائر ، 2016-2017.

هدفت هذه الدراسة إلى :

إبراز الأسس العلمية والعلمية لمراجعة الحسابات ، وعرض الإطار العام للمعايير الدولية للتدقيق من حيث النطاق الهدف والمتطلبات الأساسية لكل معيار ، وتقييم التبني الضمني للجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة .

(IAS/IFRS) عن طريق النظام المحاسبي المالي ، من حيث المراجعة القانونية في الجزائر والمعايير الدولية للتدقيق (IAS)ومعرفة الطريقة المثلى التي ستختارها الجزائر لتكييف النظام المحاسبي المالي للمعايير الدولية للتدقيق .

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي :

واحه النظام المحاسبي المالي عدة صعوبات بسبب نقص المراجع ونقص التكوين وذلك راجع لعدم القيام بالتكوين حول النظام المحاسبي المالي قبل تطبيقه ، وحتى التكوين الذي قام به المنصف الوطني للخبراء المحاسبيين قبل حله كان غير كاف ، وكذا التأخر في إصدار مذكرات الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي .

جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم ح جديدة يصعب استيعابها مثل الضرائب المؤجلة الإيجار التمويلي الحسابات المدمجة القيمة العادلة المقاربة بالمكونات ....إلخ وهنا نعود مرة أخرى إلى نقص المراجع ونقص التكوين قبل التطبيق .

أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي جعل القوائم المالية أكثر عرضه للتحفظات عند تدقيقها من طرف المراجعين القانونيين (م.حسابات)ة تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى وجود تعارضات بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية أثرت سلبا على عمل المهنيين وذلك لأن مفتشي الضرائب لم يقوموا بالتدريب على النظام المحاسبي المالي إلا بعد سنة من تطبيقه وبالتالي رفضوا بعض المعالجات الجديدة .

النظام المحاسبي المالي أصيب بالتقادم نسبيا كونه بني على معايير محاسبية دولية قبل 2005 ودخل حيز التطبيق 2010 وإلى غاية 2016 لم يراع بعد IAS المعدلة ولا المعايير IRSالجديدة.

لم يحقق النظام المحاسبي المالي كل الأهداف المرجوة من تطبيقه كمواكبه التطورات الحاصلة في لمحاسبة ولا الارتفاد بالمحاسبة وبالمهنة في الجزائر إلى المستوى الدولي ،لأن المفاهيم التي جاءها لا يمكن تطبيقها في الواقع ، ولا حتى نظريا مثل المقارنة بالمكونات القيمة القابلة للاهتلاك ، مصاريف التفكيك ...

– عرضت الدراسة السابقة الاصلاحات التي طرأت على SCF النظام المحاسبي المالي بينما نحن لم نتجه إليها وأن هذه الدراسة عبارة عن مجلة للبحوث الاقتصادية لذلك هي تختلف عن دراستنا من حيث الشكل ومتغيرات الدراسة قالبا لكن مضمونها يتشابه ودراستنا ومع نتائجنا كما ذكرت المجلة بعض من عناصر دراستنا، كما أنها تختلف عن دراستنا في الإطار الزماني والمكاني.

الدراسة الرابعة : دراسة شوقي مراد سي وعبود زرقين تحت عنوان واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد 10 سنوات من التطبيق مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، العدد الأول ، المجلد 5 جوان 2018.

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في استعراض الإصلاحات المحاسبية في الجزائر والحديد الذي أنت به المتمثل في النظام المحاسبي المالي ، الصادر في 25 نوفمبر 2007 ، وجملة التشريعات المصاحبة له التي تتعلق بالمراسيم التنظيمية لهذا القانون إضافة للقانون الجديد الطي يتعلق بتنظيم المهن المحاسبية في الجزائر كما ذكرت الدراسة بعض الملاحظات والمشاكل والمعوقات التي واجهت تطبيق النظام المحاسبي المالي خاصة من الناحية الجبائية حيث تمحورت إشكالية هذا البحث حول تقييم واقع النظام المحاسبي المالي خلال ما سنوات من تطبيقه .

– تعتبر هذه الدراسة عبارة عن مداخلة كانت ضمن ملتقى علمي على غير دراستنا التي كانت عبارة عن دراسة للتوصل إلى نتائج حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي، كذلك هي تختلف عن دراستنا من حيث الشكل، الزمان ومكان الدراسة وكذلك طريقة تقديم المعلومات لكن نتائجها كانت معظمها متطابقة مع دراستنا. أن النظام المحاسبي المالي لم يتغير في الجزائر منذ إدخاله حيز الخدمة، إلا أن المداخلة تطرقت إلى إدماج النظام الجبائي في مداخلتها على غيرنا نحن اكتفينا بالنظام المحاسبي المالي.

الدراسة الخامسة : دراسة يزيد تفراتد /سعيداني محمد السعيد وأكحلوش لأمينة تحت عنوان تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد 10 سنوات من الممارسة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على القواعد الجبائية الجزائرية المتلقى العلمي الوطني الأول مداخلة تخصص محاسبة وتدقيق جامعة أم البواقي غرداية وبومرادس –الجزائر 14/13 مارس 2019.

هدفت هذه المرحلة إلى محاولة معرفة مدى تأثر العلاقة بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي في إطار التغيرات المحاسبية بين مختلف المؤسسات الوطنية والأجنبية باعتباره متقارب إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية .

بالرغم من تغيير النظام المحاسبي في الجزائر إلا إن هناك استمرارية في الثقافة المحاسبية التي كانت سائدة في السابق والقائمة على الخلفية الجبائية .

كما عرفت البيئة الجزائرية عدة إصلاحات تماشيا مع النظام المحاسبي المالي ، وهذا من خلال إدخال بعض التعديلات على النظام الجبائي .

الدراسة السادسة: دراسة نور الإسلام عياد و أحلام مزعاش تحت عنوان " تقييم تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية " ، شهادة ماستر أكاديمي جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر 2016 2017

- هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف عند مضامين وفلسفة النظام المحاسبي المالي، وواقع تطبيقه في المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر، والوقوف عند أهم الصعوبات التي تحول دون الالتزام بمقتضياته بعد مرور سبع سنوات من تطبيقه حيث إنتهجت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي قصد إبراز بعض المفاهيم والتغاريف الذي جاء بها هذا النظام ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر لا يزال في بدايته رغم 7 سنوات من التطبيق.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي وإستعاب شروطه يتطلب بذل مجهودات كبيرة بدءا من المؤسسة من خلال هيكلة أنظمة معلوماتها وإتصالاتها المالية، وكذا التكوين المستمر لمستخدميها.
- نقص الملتقيات والأيام الدراسية والتعليمات المتعلقة بمستوى الأداء لدى الممارسين بما يرتقي لفلسفة النظام.

*كان موضوع هذه الدراسة تقريبا مطابق لدراستنا الحالية من حيث الموضوع والشكل والهدف والنتائج، كان الاختلاف فقط من حيث الزمان ومكان الدراسة ومدى التطبيق حيث كانت الدراسة السابقة درست النظام المحاسبي المالي خلال مرور 07 سنوات أما الدراسة الحالية فهي على مدى مرور 10 سنوات.

الدراسة السابعة: دراسة "**هلالي فوزية وعمران خديجة**" تحت عنوان جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي –SCF– شهادة ماستر جامعة مولاي الطاهر،سعيدة الجزائر 2016/2015.

حيث إنتهجت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث حيث هدفت إلى الوقوف على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية وتحديد أهداف SCF.

معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية وتوصلت إلى النتائج التالية:

–النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية.

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار التصوري يهدف إلى توسيع مختلف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.

من جملة ما جاء به النظام المحاسبي المالي معالجة العمليات التي لم تكن معروفة في المخطط الوطني المحاسبي كما يسمح بإعداد التقارير المالية بما يقارب الممارسة الدولية.

بتطبيق نظام المحاسبي المالي، طرأت عدة تغيرات على نظام المعلومات المحاسبي

*تطابقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الشكل وبعض النتائج المتوصل إليها وكذلك المنهج المستخدم في الدراسة" الوصفي التحليلي أو الاستنباطي" والهدف أيضا كان الاختلاف فقط في متغيرات الدراسة.

دراسة الثامنة: دراسة بن خليفة حمزة تحت عنوان **دور** القوائم المالية **في** إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر،بسكرة الجزائر،2018/2017.

من أهداف هذه الدراسة معرفة النظام المحاسبي المالي والرقي به ليتوافق ولو بشكل بسيط مع المعايير المحاسبية الدولية.

حيث انتهجت هذه الدراسة المنهجين الوفي والتحليلي ومن بين النتائج التي توصلت إليها:

تحديث النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية

-زيادة الاهتمام بتطوير النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية من أجل فهم أكبر من طرف المستثمرين وصناع القرار.

*كان الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية في أن هذه الدراسة هي لنيل شهادة دكتوراه وكذا من حيث مكان وزمان الدراسة ومتغيراتها وهدفها بينما تشابهت مع الدراسة الحالية في أنها توجهت إلى ذكر مضامين النظام المحاسبي وأنها تطابقت مع هذه الأخيرة في كونها نظرت إلى ضرورة الاهتمام بتطوير النظام المحاسبي المالي في الجزائر لكي يتماشى والعالم.

خلاصة الفصل:

لقد جاء النظام المحاسبي المالي لمساعدة المؤسسات الجزائرية في إعداد القوائم المالية والمعلومات المحاسبية ولتوحيد المحاسبة مع العالم وفق المعايير المحاسبية الدولية كما يسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالصدق والموثوقية والقابلية للمقارنة، لكن للوصول إلى هذه الميزات إعترضتها بعض المشاكل والصعوبات تفرضها البيئة الاقتصادية الجزائرية بسبب ضعف الاقتصاد في الجزائر وتخلف الممارسات الاقتصادية والتجارية يصعب تطبيق مضامينه كلها في الواقع الجزائري، كما يعتبر التقييم في نهاية السنة امر يصعب تطبيقه، لسبب عدم تحكم المؤسسات في هذا العنصر

لذلك فإن الأولية تكمن في تطبيق الفعال لهذا النظام وتحقيق أهدافه بالموازات مع الإصلاحات في المجالات الاقتصادية الأخرى ثم يأتي تغير النظام المحاسبي كنتيجة حتمية أخيرة في بناء إقتصاد عصري تلعب المعلومة المالية دورا أساسيا كما هو الحال في إقتصاد العالم المتقدم.

الفصل الثاني

الجزء التطبيق

تمهيد :

دراسة الموضوع من الجانب النظري يظهر جلبا أن النظام المحاسبي المالي قد قدم معالجات محاسبية تختلف عن النظام القديم وبالتالي تضع المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الجزائر بين ضرورة تطبيق النظام المحاسبي المالي وواقع البيئة الجزائرية .

لاعطاء الموضوع بعدا آخر لا بد من إبراز مستوى تطبيق مضاميه النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات الاقتصادية التي تعمل بالجزائر ، حيث قمنا بإجراء دراسة على مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة التي تعتبر من أهم المؤسسات الفلاحية في ولاية عين الدفلى وقمنا بدراسة مستوى تطبيقهما لمضامين النظام المحاسبي المالي منذ البدء الأول للتطبيق إلى غاية سنة الدراسة ومعرفة مختلف التحديات التي تعيق المؤسسة محل الدراسة من التطبيق الكلي والسليم للنظام المحاسبي المالي خلال هذه الفترة .

وبالتالي ثم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، حيث خصص المبحث الأول لتقديم المؤسسة حيث تضمن المبحث الثاني توضيحات لإجراءات الانتقال إلى النظام الجديد لتوضيح في الأخير مستوى تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالية في المؤسسة .

المبحث الأول: تقديم لوحدة الحبوب والبقول الجافة

في هذا المبحث سنقوم بالتعرف على وحدة الحبوب والبقول الجافة بهدف إبراز طبيعة نشاطها والبيئة الداخلية لها ومختلف المصالح المشكلة لها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية للوحدة

تأسست تعاونية الحبوب والبقول الجافة بخميس مليانة سنة 1940م وتقع عن الجهة الغربية للبلدية تحت نظام تعاونية الحيوي لشلف العالي، وكان ذلك من طرف كبار المعمرين أصحاب الأراضي المستعمرة سنة 1830م، وكان هدفها خدمة سياستها بطريقة أو بأخرى، لهذا نجد التنظيم السياسي الاقتصادي يسيطر عليه ويتحكم فيه المجلس الاستشاري والإداري، وكانت مبادئه ترمي إلى خدمة الاستعمار الفرنسي، وعليه يركز على المراقبة المباشرة لعمليات الإنتاج، وعادة ما تكون قيمة المنتوج و النقل والتوزيع الفلاحي المشترك.

بعد الاستقلال تغير نمط التسيير وظهرت عمليات التحويل في جميع المنظمات أو بعضها ومن بينها هذا الفرع، فأصبحت تحت اسم وكالة التسيير التي تأسست في 1962/07/12 تحت مرسوم وزاري رقم..... بحيث جاء فيه تنظيم سوق الحبوب في الجزائر ثم أصبح تحت اسن تعاونية الحبوب والبقول الجافة، ومن هذا المنطلق بدأت الحدة في معركة الإنتاج قصد استرجاع الثروات الوطنية طبقا للتطور الاقتصادي المحلي عامة والزراعي خاصة[11].

المطلب الثاني: تعريف الوحدة

وحدة الحبوب والبقول الجافة"CCLS" الكائنة ببلدية خميس مليانة تعتبر من اهم الوحدات التابعة للمقر الرئيسي "OAIC" الكائن بالجزائر العاصمة والتي تشكل مؤسسة للحبوب والبقول الجافة، وتعتبر مخزن "دوك سيلو" "DOCK SILO" تم بناؤه بالإسمنت ويضم 16 مخزنا والموزع على مستوى ولاية عين الدفلى.

إن وحدة الحبوب والبقول الجافة الكائنة بخميس مليانة تتعامل مع مختلف المخازن عبر كافة ولاية عين الدفلى[12].

تقوم هذه التعاونية بعدة خدمات نذكر منها:

- تدعيم الفلاحين بالبذور والأسمدة وتزويدهم بالمبيدات ضد الأعشاب الضارة كما تقوم كذلك بعمليات الحرث والزرع والحصاد؛
- شراء السلع من المنتجين وتوزيعها على زبائنها ولها في ذلك هامش ربح معين.

وتعتبر الوحدة كوسيط بين الغدارة العامة الكائنة بالجزائر والمنتجين، فدورها الرئيسي والأساسي يتمثل في تزويد كل من الوحدات التابعة لها ولزبائنها بكل ما يلزمها من مواد وبذور.

---

[11] - وثائق مقدمة من مصلحة محاسبة المواد.

[12] - أنظر الملحق رقم01.

المطلب الثالث: طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها

أولا: طبيعة نشاط الوحدة

تعتبر وحدة الحبوب والبقول الجافة الكائنة ببلدية خميس مليانة ذات طابع تجاري، بحيث يرتكز نشاطها اليومي على شراء مختلف السلع" القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير..." من المنتجين "الفلاحين" وتقوم بتوزيعها على زبائنها، فجزء منها يتم تحويلها إلى إنتاج تام الصنع البذور للقيام بعملية الزرع، والجزء الآخر يتجه إلى المطاحن اي سلع استهلاكية، ولها في ذلك هامش ربح معين لا يتعدى الحد الأقصى المحدد لها.

وحسب علمنا هناك شروط تسعيرية سطرتها الدولة للمؤسسات الكبرى لكي تتقيد بها، بحيث وجدنا أن هذه الوحدة ليست المسؤولة عن وضع أو تحديد سعر الشراء في الغدارة العامة الم الكائنة بالجزائر OAIC هي المسؤولة والمكلفة بذلك.

وأن تعاونية الحبوب والبقول الجافة CCLS ما هي إلا همزة وصل بين المؤسسة والمنتجين ومزاولة مهماها المنوطة لها، كما تقوم الوحدة بكتابة تقارير يومية عن النشاط الداخلي لها فيما يخص الإدخالات والاخراجات وبعض النقائص التي تعاني منها.

ويتم إرسال هذا التقرير كل يومي الإثنين والأربعاء إلى الإدارة العامة للإطلاع على الحركة التجارية للوحدة.

والهدف من هذه العملية هو معرفة سير النشاط داخل الوحدة، وتزويدها بالمشتريات اللازمة في حالة العجز أو النقص وذلك بالطلب من الوحدات الأخرى التابعة لها إرضاءا وتلبية لحاجيات ورغبات الزبائن.

وتعمل هذه الوحدة باستمرار ونشاط دائم للمحافظة على سمعتها التجارية والسير الحسن لمصالحها.

وبما انها مؤسسة تجارية فدورها وهدفها الأساسي هو تزويد كل من الوحدات التابعة لها ولزبائنها بما يلزمها من سلع وبذور.

ثانيا: أهداف المؤسسة

بما أن المؤسسة ذات طابع صناعي تجاري فالهدف الرئيسي لها:

- تحقيق أعلى قدرات والتقديرات في العملية الانتاجية التجارية؛
- الحصول على أحسن منتوج كما ونوعا والقيام بتخزينه في مخازن المؤسسة؛
- بيع أكبر قدر ممكن من المخزون استجابة لطلبات الزبائن؛
- تحقيق أحسن الأرباح الممكنة أي مضاعفة رقم الأعمال والمردودية.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للوحدة

إن الأهمية البالغة للتنظيم الهيكلي في المؤسسات هي اداة رئيسية لبناء أي نموذج اقتصادي ناجح، والمخطط التالي يوضح البنية الداخلية للوحدة CCLS.

الشكل رقم 02 الهيكل التنظيمي للمؤسسة

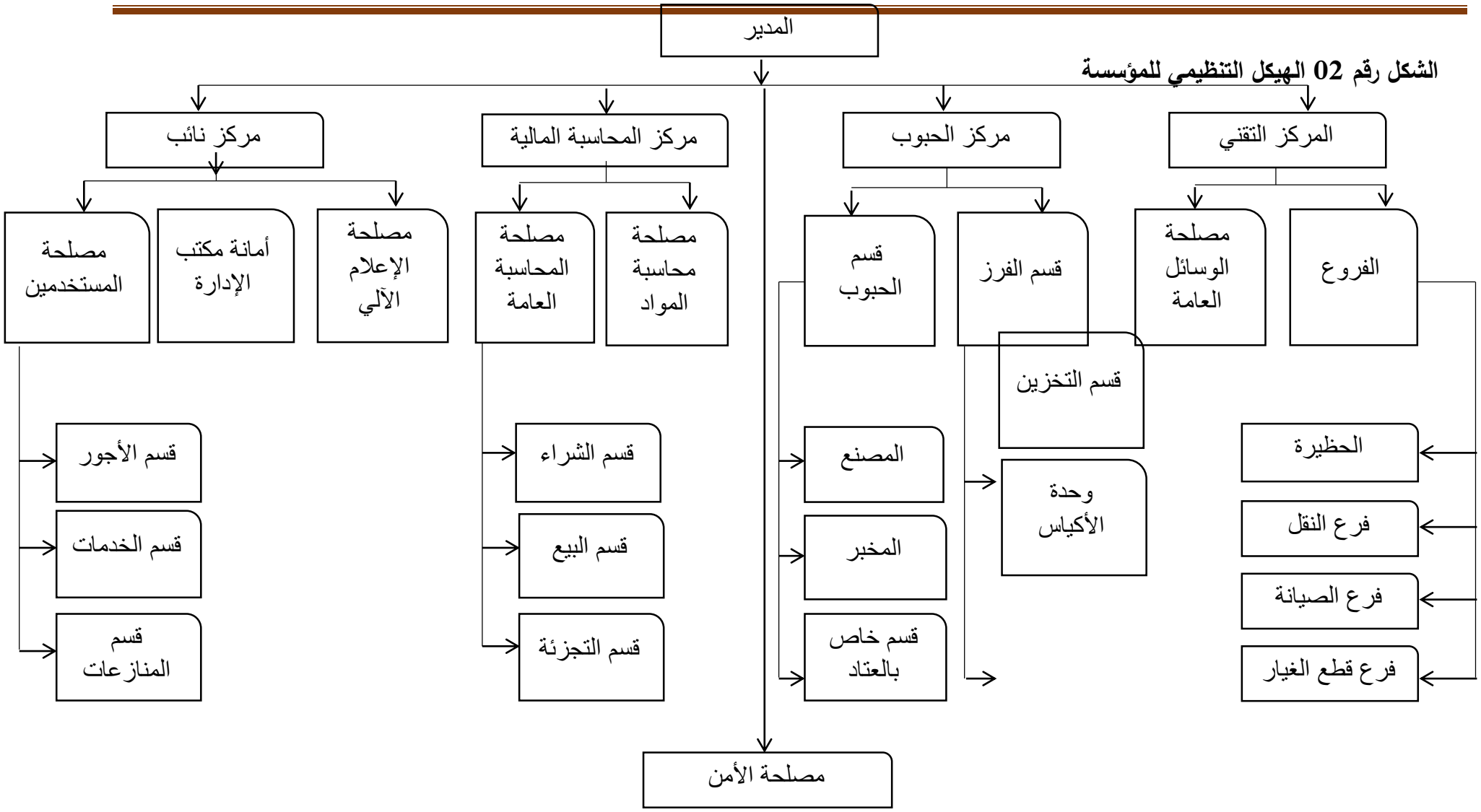

المصدر: من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

دراسة أهم المصالح

إن السير الأمثل والحسن لأي مؤسسة يتطلب منها وجود هيكل تنظيمي مناسب يساعدها على تحقيق التوازن بين الصلاحيات والمسؤوليات وهذا ما يتوفر داخل وحدة CCLS .

المدير:

يعتبر السلطة العليا في الوحدة لأنه صاحب القرار الأول والأخير، ويقوم بالإشراف على تنظيم وتوجيه جميع النشاطات والأعمال اليومية، كما انه يقوم بمراقبة وتسيير مختلف المصالح والمراكز التابعة له ويسعى إلى تحقيق الاستقرار والسير الحسن للوحدة.

مصلحة نائب المدير: ويشمل على المصالح التالية:

- **الأمانة:**

تقوم بتنظيم وترتيب مختلف الوثائق واستقبال المراسلات والرد على المكالمات الهاتفية وكتابة التقارير اليومية وتسليم البريد.

- **مصلحة المستخدمين:**

تختص هذه المصلحة بتسيير شؤون العمال والموظفين فيما يخص تعيينهم وتوثيقهم وتدريبهم، كما تقوم كذلك بإجراء التنقلات بينهم وتنسيق عطلهم، وتشغل هذه المصلحة ثلاث موظفين وتنقسم إلى :

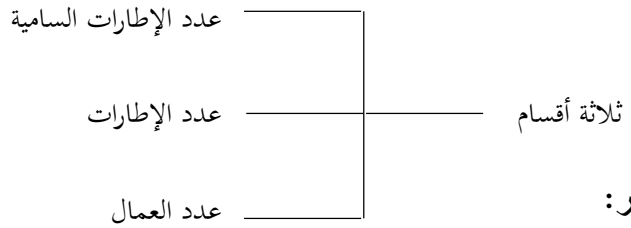

- **قسم الأجور:**

هذا القسم مكلف بتوزيع الأجور وإعداد كشوفات ساعة العمل التي يشتغلها العمال "180 عامل يوميا" وتكون على أسس سليمة وذلك لأجل تحليل مصاريف العاملين التي تمثل جزءا من التكلفة.

- **قسم الخدمات الاجتماعية:**

يقوم هذا القسم بتغطية الحاجة الاجتماعية التي يستفيد منها الموظفين في الوحدة كتحديد كشوفات التعويضات الصحية وفرع القروض الاجتماعية.

- **قسم المنازعات:**

يختص بمعالجة المشاكل القانونية والقضايا الخاصة بالوحدة وبعمالها.

- **مصلحة الإعلام الآلي:**

يسمح استعمال نظام الإعلام الآلي بالوحدة بالمعالجة السرية للمعلومات الخاصة بعمليتي الشراء والتخزين، وتستخدم المؤسسة نظام الإعلام الآلي في النقاط الرئيسية التالية:

- إجراء التقرير الشهري الخاص بالمشتريات والمبيعات.
- متابعة حركة تطور التموين والتوزيع داخل الوحدة وفق برنامج أصلي ومحدد.

مصلحة المحاسبة والمالية:

هي هيئة تتمثل مهامها في المراقبة والتسيير والتخطيط المالي تحت إشراف رئيس المصلحة وتشمل مصلحتين:

- **مصلحة المحاسبة العامة:**

تتمثل مهام هذه المصلحة في تحديد النتائج العامة للسنة المالية والتسجيل المتتالي للنفقات حسب طبيعتها ومعرفة وضعية او حالة المؤسسة المالية في أي وقت وتضم قسمين:

- **قسم الشراء:**

يعتبر القسم الأول ومن أهم العمليات التي تقوم بها التعاونية، بحيث يعمل على جمع كل المعلومات والمعطيات الخاصة بالاستلامات والقيام بتقييدها في اليومية وتسجيلها في فواتير خاصة حسب طبيعة المنتوج.

- **قسم المبيعات:**

هذا القسم مكلف بتوزيع المنتوج "الحبوب" حسب الطلب وذلك بعد تسجيل كل المعلومات وتقييدها في سجلات خاصة.

- **مصلحة محاسبة المواد:**

تقوم هذه المصلحة بالإشراف على حركة المخزون وهذا في عملية الإدخالات والإخراجات، والتي تكون مرفقة بالوثائق الخاصة كالفواتير أي وصل الإستلام ويكون يوميا، نصف شهريا ودوريا، وتكون مخصصة هذه العملية للمشتريات والمبيعات للمنتوج المخزن ويشغل هذا الأخير ثلاث عمال.

مصلحة الحبوب:

تعتبر الحبوب من أهم المنتجات داخل الوحدة التي ترتكز عليها فيما يخص عمليات التموين والتوزيع، وللإدارة أهمية بالغي في دراسة الحبوب من حيث الجودة والنوعية والقيام بتصنيفها في وحدات التخزين التي تنقسم إلى أربعة أقسام:

- **قسم المخبر:**

يقوم هذا القسم بمراقبة المواد المستعملة ومراقبة نوعية المنتوج بشكل دوري ومستمر وتسلسل زمني متناسق.

- **قسم خاص بالعتاد الفلاحي:**

يحتوي هذا القسم على مجموعة من المعدات الفلاحية الخاصة بنشاط المؤسسة بحيث تقوم هذه الأخيرة بتموين الفلاح بمختلف الوسائل التي يستعملها خلال عملية الحرث والزرع والحصاد من مضخات المياه والجرارات...إلخ.

- **قسم التخزين:**

يقوم هذا القسم باستخدام الحبوب التي تأتي من مصادر مختلفة داخلية او خارجية ووضعها داخل المخازن اللائقة بها، وذلك للمحافظة عليها وحمايتها من التلف ولذلك مخاطر الضياع ويشمل هذا القسم على موظفين" أمين المخزن ومساعده".

- **قسم الفرز:**

هذا القسم مكلف بجمع الحبوب التي تم استلامها من الموردين والقيام بعملية التصنيف أي فرز الحبوب المختلفة وتصنيفها إلى ثلاث أصناف:

- صالح للأكل؛
- صالح للبذر؛
- تبقى كفضلات تنتج من عملية التحويل، منها ما تباع لأغراض استعمالية كأكل للحيوان ومنها ما يرمى.

المصلحة التقنية:

وتضم هذه المصلحة مصلحتين:

- **مصلحة الوسائل العامة:**

تقوم هذه المصلحة بتقديم الخدمات للوحدة لحسن سير العمل داخل الإدارات والمصالح من معدات مكتبية وحافظات.

- **مصلحة الأمن:** تعمل على الاستمرارية الدائمة للعمل وأمن الوحدة دون توقف.

المبحث الثاني : دراسة حالة مؤسسة الوطنية للحبوب والحقول الجافة

المطلب الأول: إجراءات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

تم الانطلاق في تطبيق النظام المحاسبي المالي في 2010/01/01 وفقا لقواعد القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 وبالاعتماد على التعليمات الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة المتصمنة الطرق الواجب اتخاذها من أجل الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي PcN إلى النظام المحاسبي الجديد SCF والتي جاءت كالتالي [13]:

- إعداد الميزانية الافتتاحية بتاريخ 2010/01/01 المتوافقة مع قواعد النظام المحاسبي المالي .
- إعداد معالجة معطيات المقارنة لسنة 2009 لضمان أن القوائم المالية لسنة 2010 عرضت وفق القواعد الجديدة مع مقارنة المعلومات المالية لسنة 2009.
- إعداد مخطط محاسبي للنظام المحاسبي المالي خاص بتعاونية الحبوب والبقول الجافة منسجم مع المخطط المقبول من طرف لجنة القيادة المعينة بالنظام المحاسبي المالي .
- إعداد عملية التطابق بين النظام المحاسبي الجديد والمخطط الوطني .
- تقييد التعديلات على الأموال الخاصة للميزانية الافتتاحية ، التعديلات للمتتالية للمعالجة المفروضة في التطبيق الأول للقواعد والميزانية الافتتاحية لسنة 2010 وفقا للنظام المحاسبي المالي بعد تعديلات الانتقال .
- عرض في الملاحق الشروحات المفصلة لأثر الانتقال على الوضعية المالية ، الأداء المالي وعرض تدفقات الخزينة .

المطلب الثاني: تقييم النظام المحاسبي المالي لمؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة :

يعد القيام بدراسة حالة مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة خلال فترة معينة وذلك لمعرفة مدى نجاعة النظام المحاسبي المالي لديهم ارتأينا إلى أن هناك بعض المشاكل والصعوبات التي واجهتهم كما أنهم استفادوا من بعض مزايا وعليه سجلنا بعض النقاط تمحورت في :

- وجود عدة صعوبات ومشاكل عند تطبيق النظام المحاسبي المالي .

[13] تعليمة وزارية رقم 2 مؤرخة في 2010/10/29 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010 ، مرجع سابق ، ص4.

- الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي الجديد يتطلب وقت كبير لتغيير الأهداف المحاسبية السابقة والذهنيات القديمة خاصة أن النظام المحاسبي المالي بهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية من خلال القوائم المالية .
- غياب التخطيط السليم للدخول في النظام المحاسبي المالي الجديد الامر الذي نجم عنه مشاكل في التسيير .
- لقد كان هناك تعرض بين قوانين وسياسات المؤسسة و النظام المحاسبي المالي SCE حيث أن البنية القانونية والتنظيمية للمؤسسة لم تتوافق مع النظام المحاسبي الجديد إلا بعد مرور مدة زمنية طويلة وحتى الآن (ليس كليا).
- المزايا استفادت منها المؤسسة من خلال الانتقال إلى النظام الجديد هو الشفافية والوضوح في القوائم المالية للشركة ومنه سهولة انتقال المعلومات وسهولة فهم القوائم المالية .
- تعاونية الحبوب والبقول نشاطها الأساسي تخزية الحبوب .
- هامش الربح يكون نتيجة تخزبة الحبوب القمح الصلب واللين والبذور

من بين الصعوبات التي واجهة المؤسسة أيضا .

- صعوبة الانتقال من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي الجديد في ظل غياب التكوين الخاص بالمحاسبين على مستوى المؤسسة في النظام الجديد بحيث تم اختيار شخص واحد من كل تعاونية وهذا غير كافي .
- صعوبة التكييف مع هذا النظام بالنظر إلى واقع المؤسسة وسوء التسيير الذي كانت تشهده إضافة إلى نقص الكفاءات .
- اعتماد النظام المحاسبي المالي SCF على تكنولوجيا المعلومات مما سهل انتقال المعلومات وانخفاض تكاليف إنتاج المعلومات SCF عبارة عن نظام معلومات أيضا .

فيما يخص الضرائب المؤجلة ، الاهتلاكات والإيجار التمويلي في البداية كانت صعوبة في التطبيق سبب ضعف التكوين ، لكن مع مرور الوقت لم التحكم الجيد في المبادئ المحاسبة الجديدة خاصة أن التعاونية تعمل بالمحاسبة العامة فقط .

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة تم الوقوف عند واقع تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر من خلال اجراء دراسة على مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بخميس مليانة ولاية عين الدفلى ، وأهم ماخلصت إليه هذه الدراسة هو أن واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي مزال بعيدا عن المأمول رغم مرور 10 سنوات من التطبيق ،ويرجع ذلك إلى عدم استعداد المؤسسة من الناحية المالية ما جعلها غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات عرض الصورة الصادقة لوضعية المؤسسة لمتطلبات عرض الصورة الصادقة لوضعية المؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي .

خـاتمـة

خاتمة:

بعد طرح الموضوع للمعالجة التي كانت إشكالية تتمحور حول مستوى ومدى تطبيق مضامية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الجزائر وذلك بعد مرور 10 سنوات من تداوله فيها وتطبيقه ، ومن خلال القيام بهذه الدراسة والبحث تم عرض مضمون النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية وكذا دراسة واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية عن طريق القيام بدراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة ،وكذا حصر مختلف الصعوبات التي تفق عائقا أمام التطبيق الكلي والشامل والضمني للنظام المحاسبي المالي كما قمنا في الجانب التطبيقي بإسقاط الجانب النظري على مؤسسة الدراسة وذلك لإبراز مستوى تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالي.

انطلاقا من الفرضيات الأساسية التي قمنا بعرضها من خلال هذا العمل مكن عرض اختبار الفرضيات نتائج الدراسة ، التوصيات فيما يلي :

أولا : نتائج اختبار الفرضيات :

الفرضية الأول : المتمثلة في أن النظام المحاسبي المالي جاء بطرق عرض وإفصاح مأخوذه من نصوص معاير المحاسبية الدولية تهدف إلى إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة محققة فمن خلال تناول الجانب النظري للنظام المحاسبي المالي وجدنا أنه يعطي مجموعة من طرف العرض والإفصاح تسمح بإعطاء صورة أكثر صدقا عن الوضعية المالية للمؤسسة .

الفرضية الثانية : المتمثلة في أنه يمكن للنظام المحاسبي المالي الجديد الاعتماد على القيمة العادلة في تقسيم أصول المؤسسة الاقتصادية وتقديم صورة واجبة عن الوضعية المالية للمؤسسة محققة بالتقريب لأنه معظم المؤسسات العاملة بالجزائر لا تعمل بالقيمة العادلة بل يجب أن تقيم أصولها بأقل تكلفة .

الفرضية الثالثة: المتعلقة بأن التقييم إعادة التقييم أهم مشكل تواجهه المؤسسة في تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالي محققة حيث يعتبر التقييم وإعادة التقييم من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسة الاقتصادية في ظل غياب الأسواق المناسبة النشطة وكذا ارتفاع تكاليف الخبراء .

الفرضية الرابعة : المبنية على أساس أن تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية مزال شكليا في معظمها فقد ثبت صحتها فمن خلال الدراسة استخلصنا أن تطبيق محتوى النظام المالي المحاسبي هو تطبيق شكلي لتسيير الحسابات واختبار أسير الطرق للتسيير في حين يغيب على

أغلب المسيرين الهدف الأساسي الذي من الممكن أن لحققه من خلال تطبيق SCF وهو الوصول إلى القرار الصائب الذذي يؤدي بدوره إلى خلق منفعة .

الدراسة التي تم القيام بها مسبق مؤسسة عمومية تابعة ولذا لا يمكن أن نعمم النتائج ، وهو ما يتطلب القيام بدراسة كمية لعد لا بأس به من المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عامة أو خاصة تابعة أو غير تابعة وذلك للوصول إلى أفضل تقييم حول تطبيق محتوى النظام المحاسبي المالي وهو ما يفتح أفاق جديدة للبحث حول هذا الموضوع .

نتائج الدراسة :

- واجه النظام المحاسبي المالي عدة صعوبات بسبب نقص المراجع ونقص التكوين وذلك راجع لعدم القيام بالتكوين حول النظام المحاسبي المالي قبل تطبيقه وبعده .
- جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم جديدة يصعب استيعابها مثل الضرائب المؤجلة الإيجار التمويلي الحسابات المدمجة ، المقاربة بالمكونات ... إلخ .
- أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي جعل القوائم المالية أكثر عرضة للتحفظات عند تدقيقها من طرف المراجعين القانونيين (م حسابات) .
- النظام المحاسبي المالي أصيب بالتقادم شيئا كونه بين على معايير محاسبية دولية قبل 2005 ودخل حيز التطبيق سنة 2010 وإلى غاية 2020 لم براع بعد IAS المعدلة ولا المعايير IFRS الجديدة .
- لم يحقق النظام المحاسبي المالي كل الأهداف المرجوة من تطبيقه كمواكبة التطورات الحاصلة في المحاسبة والارتقاء بها على المستوى الأول لأن المفاهيم التي جاء بها لا يمكن تطبيقها في الواقع ولا حتى نظريا مثل المقاربة بالمكونات ، مصاريف التفكيك .
- يعمل النظام المحاسبي المالي على تسهيل المعاملات المحاسبية بين مختلف المؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية باعتباره متقارب إلى عدد كبير مع معايير المحاسبة الدولية .
- يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوري بهدف إلى توسيع مختلف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية .
- زياد لاهتمام بتطوير النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية من أجل فهم أكبر من طرف المستثمرين وصناع القرار.

- تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر في بداية رغم مرور 10 سنوات على بداية تطبيقه .
- الصعوبات المالية التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جعلتها تبحث عن الطرق الأقل تكلفة في تقييم أصولها وهذا ما يجعلها لا تتحرى عن الصورة الصادقة .
- نقص الملتقيات والأيام الدراسية والتعليمات المتعلقة برفع مستوى الأداء لدى الممارسين بما يرتضى لفلسفة وفهم هذا النظام .

التوصيات:

- من أجل تجاوز نقائص وصعوبات التطبيق للنظام المحاسبي المالي والاستجابة للتطورات في معايير المحاسبة الدولية وواقع البيئة الاقتصادية الجزائر يتوجب ضرورة مراجعة الإطار التشريعي و التنظيمي لهذا النظام .
- إيجاد آليات تنظيمية ومؤسساته تسمح بفرض تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي .
- نظرا لنقص الكفاءة والخبرة في استخدام النظام المحاسبي يلزم تنظيم أيام دراسية وندوات تكوينية لفائدة المهنيين والممارسين وخاصة في المؤسسات الاقتصادية حتى يتمكنوا من استيعاب متطلبات النظام المحاسبي المالي ولتطورات الحاصلة في المحاسبية .
- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات مختلف أنواع المؤسسات ومراعاة خصوصياتها وكذلك المفاهيم الجديدة وذلك بإعادة النظر في الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي .
- مراعاة النسيج الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية التي تعتبر في غالبيتها مؤسسات صغيرة ومتوسطة مما يتطلب الوجه تحو معيار المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IERS– PME
- يجب توفير برامج تكوين في الجامعات تتواكب والتطورات الحاصلة في النظام المحاسبي المالي وكذلك تنظيم وتخصيص ورشات تكويني لفائدة الأكاديميين .
- ونستطيع القول أيضا أنه يجب النظر من جديد في تنظيم مهنة المحاسبية في الجزائر وخاصة في ما يتعلق بالمحاسبة (نمط).
- فتح مجال التعاون أكثر بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية لخلق مجال البحث في مشاكل التطبيق وايجاد حلول تتناسب ووضع المؤسسة الاقتصادية خاصة والبيئة الجزائرية هامة .

العمل على تعزيز التعاون مع الدول الأكثر تجربة من الجزائر في تطبيق معايير المحاسبة الدولية مثل تونس أمريكا وذلك من خلال تبادل الخبرات ودعوة الخبراء لتنشيط أيام دراسية وملتقيات علمية في الجزائر .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الدكتوراه الماستر ، مجلات ، مداخلات

-الدكتوراه :

- حمزة عفي " انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي"، أطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع تسير ، جامعة محمد خضير بسكرة ، 2017.

سفاحلو رشيد ،أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائر للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة TAS في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة IFRS أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ، وع تسيير ، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف ،2017/2016 .

الماستر :

- طهراوي رشيدة مختار رحماني قي لحنة عملية الجرد المادي للتثبيتات والمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماستر تخصص محاسبة و تدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع تسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، عين الدفلى 2018-2019.
- دور الإسلام عياد أحلام مزعاش تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة ما ستر تخصص محاسبة وتدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وع تسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017/2016.
- أو عمران وردة ، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتحقيق ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و ع التسيير ، جامعة أكبي محمد أولحاج ، البويرة ، 2015.

الجزائد والمجلات :

أ-الجزائد :

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد74 ، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 تتضمن القانون 07-11 المتلف بالنظام المحاسبي المالي .

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 28 الصادرة ، بتاريخ 2008/05/26 تتضمن المرسوم التنفيذي 08-156 المتعلق بتطبيق أحكام القانون 11-07.

ب-**المجلات :**

-أشوقي مرداسي وأ.د عبود زرقين ، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد10 سنوات من التطبيق ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الخامس العدد الأول جوان 2018.

الملتقيات :

1-د.يزيد تقرارته /سعيداني محمد السعيد /أ.كحلوش أمينة ، تقييم تطبيق العلمي الوطني الأول حول تقييم تطبيق SCFFU بعد 10 سنوات من الممارسة وآثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على القواعد الجسمانية الجزائرية ، جامعة الشهيد سي الحواس بريكة ، الجزائرية يومي 14/13/مارس 2019

الملاحق

ملحق رقم1:

CG GLE 2015 — EDITION DU: 15/10/2020 9:45

RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA — EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

ACTIF DU BILAN

ACTIF	NOTE	N	N	N	N-1
		Brut	Amort-Prov	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		432 315,00	130 172,50	302 142,50	0,00
Immobilisations corporelles		644 580 792,58	304 821 488,38	339 759 304,20	0,00
Immobilisations encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence-entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		21 100 000,00	0,00	21 100 000,00	0,00
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**666 113 107,58**	304 951 660,88	361 161 446,70	**0,00**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		23 456 135,42	0,00	23 456 135,42	0,00
Clients		811 597 757,16	17 387 675,35	794 210 081,81	0,00
Autres débiteurs		321 663 456,41	0,00	321 663 456,41	0,00
Impôts		0,32	0,00	0,32	0,00
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants		45 000,00	0,00	45 000,00	0,00
Trésorerie		4 758 936,07	0,00	4 758 936,07	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		**1 161 521 285,38**	17 387 675,35	1 144 133 610,03	**0,00**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 827 634 392,96**	322 339 336,23	1 505 295 056,73	**0,00**

الملحق رقم 02:

CG GLE 2015
RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA

EDITION DU: 15/10/2020 9:46
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

PASSIF

	NOTE	N	N-1
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		3 781,50	0,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves(Réserves consolidés)		300 729,71	0,00
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net du groupe)		-134 431 801,02	0,00
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-877 170 845,08	0,00
TOTAL I (N)		**-1 011 298 134,89**	**0,00**
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avances		167 868 877,84	0,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**167 868 877,84**	**0,00**
Fournisseurs et comptes rattachés		2 013 236 000,54	0,00
Impôts		3 634 594,62	0,00
Autres dettes		307 271 337,78	0,00
Trésorerie passif		24 582 380,84	0,00
TOTAL PASSIFS COURNATS III		**2 348 724 313,78**	**0,00**
TOTAL GENERAL PASSIF		**1 505 295 056,73**	**0,00**

الملحق رقم 03

CG GLE 2015
RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA

EDITION DU: 15/10/2020 9:46
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTATS

	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes	VTA	203 274 120,74	0,00
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**203 274 120,74**	**0,00**
Achats consommés		-49 578 869,55	0,00
Services extérieurs et autres consommations		-34 333 271,02	0,00
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-83 912 140,57**	**0,00**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**119 361 980,17**	**0,00**
Charges de personnel		-249 137 145,20	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 407 730,96	0,00
IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-131 182 895,99**	**0,00**
Autres produits opérationnels		71 523 315,02	0,00
Autres charges opérationnelles		-2 638 019,78	0,00
Dotations aux mortissements, provisions et pertes de valeurs		-72 100 726,68	0,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0,00	0,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-134 398 327,43**	**0,00**
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financiers		-31 500,00	0,00
IV-RESULTAT FINANCIER		**-31 500,00**	**0,00**
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-134 429 827,43**	**0,00**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	0,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		0,00	0,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**274 797 435,76**	**0,00**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-409 227 263,19**	**0,00**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-134 429 827,43**	**0,00**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-134 429 827,43**	**0,00**

PCCOMPTA (c) DLG

الملحق رقم 04

CG GLE 2015
RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA

EDITION DU: 15/10/2020 9:46
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	N	N-1
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		0,00	0,00
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		0,00	0,00
Intérêts et autres frais financiers payés		0,00	0,00
Impôts sur les résultats payés		0,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**0,00**	**0,00**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		0,00	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		0,00	0,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		0,00	0,00
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**0,00**	**0,00**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions		0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectuées		0,00	0,00
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**0,00**	**0,00**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**0,00**	**0,00**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**-37 754 071,45**	**0,00**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**-19 778 444,77**	**0,00**
Variation de la trésorerie de la période		**17 975 626,68**	**0,00**
Rapprochement avec le résultat comptable		**152 405 454,11**	**0,00**
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		-17 975 626,68	0,00

الملحق رقم 05

CG GLE 2015 — EDITION DU: 15/10/2020 9:49

RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA — EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Note	Capital social	Prime emission	Ecart Evaluation	Ecart Réévaluation	Reseves/Résultats
Solde au 31 décembre N-2		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Changement méthode comptable		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes payés		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat net de l'exercice		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Solde au 31 décembre N-1		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Changement méthode comptable		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes payés		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat net de l'exercice		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Solde au 31 décembre N		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**